وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 19 أبريل 2023

أخبار الطاقة

صفقة عالمية استراتيجية تثير اهتمام سوق الطاقة العالمي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

صفقة عالمية استراتيجية مدوية في أسواق الطاقة العالمية وأسواق الاستثمارات والأسهم والبورصات العالمية التي ارتفعت مؤشراتها بعد اعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة -حفظه الله، عن إتمام نقل (4 ٪) من إجمالي أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، وذلك من ملكية الدولة إلى ملكية الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار)، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وأجمع محللو ونقاد الطاقة والاقتصاد العالمي على أن استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على جزء من عملاقة الطاقة في العالم، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، شركة أرامكو السعودية، بقيمة نحو 290.4 مليار ريال (77.3 مليار دولار)، أثارت اهتمام سوق الطاقة العالمي، وكشفت عن المزيد من القوى العظمى للداهية الاستثمارية، الصندوق السيادي السعودي الذي ازداد هيبة وشموخ بصفقة أرامكو إذ دفعته بأقصى قوة وتتويج لتبلغ قيمة أصوله نحو 727.3 مليار دولار (2.73 تريليون ريال)، ليتقدم للمركز الخامس عالمياً بين أكبر الصناديق السيادية في العالم. يرى محللون عالميون أن مثل هذا الاستحواذ الضخم لصندوق الاستمارات السعودي يمثل نقلة استراتيجية كبرى، وفي تحليل سهم أرامكو السعودية بعد نقل 4 ٪ من الشركة إلى شركة سنابل للاستثمارات، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ذكرت منصة الطاقة ومقرها الولايات المتحدة، إن الاهتمام المتزايد بسهم أرامكو السعودية يقف وراء خطوة نقل 4 ٪ من أسهم الشركة إلى مواطنتها «سنابل»، لا سيما أن السهم يسجل أرباحًا ضخمة خلال السنوات الأخيرة. ويرى المحللون أن المكاسب التي حققها سهم أرامكو بعد إعلان نقل ملكية 4 ٪ من الشركة مؤشر على دقة هذه الرؤية، لا سيما أن عملية التحويل ترفع أصول صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى نحو 2.73 تريليون ريال (730 مليون دولار أميركي)، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقالت خبيرة أسواق المال بشركة الحرية لتداول الأوراق المالية في مصر حنان رمسيس، إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي تقدَّم إلى المركز الخامس عالميًا بين أكبر الصناديق الاستثمارية، وذلك بفضل نقل أسهم أرامكو إليه. وقالت إن الصندوق السعودي كان في المركز السادس عالميًا قبل هذه الصفقة، إذ إن شركة سنابل المملوكة له حصلت على 8.8 مليارات سهم، ما دفع سهم أرامكو إلى أعلى، مسجلًا نحو 33.1 ريالًا (8.82 دولارًا)، بحسب منصة الطاقة المتخصصة.

ولفتت خبيرة أسواق المال بشركة الحرية لتداول الأوراق المالية إلى أن حجم التداول على سهم أكبر شركة نفط في العالم بلغ نحو 5.5 مليون سهم، بقيمة إجمالية تجاوزت 178 مليون ريال، وبإجمالي عدد صفقات بلغ 9 آلاف و707 صفقات.

وأضافت: «بتلك الصفقة الجديدة والمهمة ارتفعت القيمة السوقية لشركة سنابل بنحو 290.4 مليار ريال (78 مليار دولار)، وهو الرقم الذي يضاف بصفته أصولًا جديدة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي».

وتابعت: «الصفقة تأتي ضمن سلسلة من التطوير والاهتمام بتنويع الاستثمارات، وضخّ استثمارات في قطاعات جديدة واعدة، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني، وبناء شراكات اقتصادية، وتوطين الصناعات والتكنولوجيا، واستحداث وظائف جديدة تضاف لسوق العمل، طبقًا لرؤية المملكة 2030».

من جانبه، رأى مدير الاستثمار بإحدى شركات تداول الأوراق المالية في مصر، حسام عيد، أن سهم أرامكو شهد نشاطًا ملحوظًا خلال تعاملات اليوم، إذ أُغلق على ارتفاع بنسبة 0.75 ٪، ونجح في استعادة مستوى المقاومة الرئيس، وهو 33 ريالًا، مسجلًا مستوى إغلاق عند 33.10 ريالًا (8.82 دولارًا).

وأوضح عيد، بأن هذه المكاسب التي حققها سهم أكبر شركة نفطية في العالم جاءت بفضل استمرار الأداء الإيجابي، والصعود مرة أخرى، بجانب اتجاه المستثمرين الأفراد نحو الشراء وزيادة المراكز المالية بالقرب من مستويات الدعم الرئيسة للسهم. بالإضافة إلى ذلك، وفق حسام عيد، جاءت المكاسب مدعومة من استمرار اتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء، وفتح وزيادة المراكز المالية بالقرب من مستويات الدعم الرئيسة، مما انعكس بالإيجاب على أداء السهم، ودفعه للصعود إلى أعلى، بجانب استمراره في تحقيق أداء إيجابي.

وأشار الخبير المالي إلى أن سهم أرامكو استهدف بهذا الأداء اختبار مستوى المقاومة الرئيس، وهو 33.30 ريالًا، ثم مستوى المقاومة الثاني وهو 33.45 ريالًا، وذلك بدعم من استمرار ارتفاع أسعار النفط عالميًا، بجانب استمرار تعافي الطلب، مما سينعكس إيجابًا على أداء القطاع ماليًا، ومن ثم أداء السهم مستقبلًا.

وتعكس الخطوة الجديدة لولي العهد استمرار العزم والمضي قدما في تعزيز الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر دخله من خلال تمكين صندوق الاستثمارات العامة والشركات التابعة له في ضخ الاستثمارات في القطاعات الواعدة وقيادة القطاع الخاص السعودي وتحفيزه نحو الاستثمار في تلك القطاعات وذلك تماشيا مع رؤية المملكة 2030م.

ويأتي النقل لجزء من ملكية الدولة في أرامكو السعودية إلى الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار) المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة كجزء من استراتيجية المملكة طويلة المدى الهادفة لتنويع الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

بناء شراكات استراتيجية

ويهدف صندوق الاستثمارات العامة على إطلاق قطاعات جديدة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، وتوطين التقنيات والمعرفة، إلى جانب استحداث المزيد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في سوق العمل المحلية. ويعكس الارتفاع الجديد في أصول صندوق الاستثمارات العامة سير الصندوق بخطى ثابته نحو تحقيق استراتيجية للأعوام الخمسة (2021 – 2025)، حيث يستهدف الوصول بأصوله إلى نحو تريليون دولار (4 تريليون ريال) بنهاية العام 2025 قبل الوصول إلى نحو 2 تريليون دولار (7.5 تريليون ريال) بحلول العام 2030. ووفقا لتأكيدات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس إدارة الصندوق فإن المشاريع الكبرى التي أطلقها الصندوق في السنوات الأخيرة ستؤهله لتحقيق مستهدفاته ووصوله لطليعة الصناديق السيادية في العالم، حيث أوضح محافظ الصندوق ياسر الرميان أن المشاريع الكبرى التي أطلقها الصندوق وابرزها (القدية، البحر الأحمر، آمالا، نيوم،) مسجلة حاليا بقيمة دفترية ريال واحد فقط لحين استكمالها وبدء عملها ليتم تسجيلها بقيمتها الحقيقية.

يذكر أنه بعد إتمام الدولة اليوم بنقل (4 ٪) من إجمالي أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، إلى ملكية الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار)، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، تظل الدولة المساهم الأكبر في أرامكو السعودية بنسبة تبلغ (90,18 ٪) من أسهم الشركة.

وتساهم عملية النقل في تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة وزيادة عوائده الاستثمارية، الأمر الذي يعزز مركز الصندوق المالي القوي، وتصنيفه الائتماني. ويسهم نقل جزء من ملكية أصول الدولة في تعزيز أصول الصندوق وزيادة عوائده الاستثمارية، وشركات محفظته وتمكينهم من تحقيق استراتيجيتهم الاستثمارية وتمكين القطاعات الاستراتيجية وتنويع الاقتصاد الوطني.

ووفق رصد منصة الطاقة لتوقعات سهم أرامكو بالرجوع للإعلان عن ارتفاع القيمة السوقية للعلامة التجارية لشركة أرامكو السعودية إلى 45.23 مليار دولار في 2023، مقابل 43.64 مليار دولار في عام 2022، يتوقع المحللون أن يشهد سعر سهم أرامكو ارتفاعًا جيدًا، خلال المدة المقبلة، مع حصد مكاسب سريعة.

ويتفاءل المحللون مع توقعات بلوغ الطلب على النفط في الصين مستويات قياسية، ولا سيما مع انتعاش الطلب على الوقود بعد اخماد صفر كوفيد الأمر الذي يدعم حركة الطيران والنقل والمواصلات، وينعش خزائن عملاق الطاقة بمزيد من الأموال.

يُشار إلى أن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، كان قد أعلن، خلال منتدى الاقتصاد العالمي «دافوس 2023»، أن هناك تحسنًا ملحوظًا في الطلب على وقود الطائرات، يصل إلى نحو مليون برميل يوميًا، على الرغم من أنه لم يصل بعد إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

ويشير المحللون إلى أن المؤسسات المالية الكبرى تتوقع أن يتجاوز سعر برميل النفط العالمي حاجز الـ100 دولار، خلال النصف الثاني من العام الجاري؛ الأمر الذي قد يعزز الاستثمارات في سهم أرامكو، ويرفع الطلب عليه.

من جانبها، أعلنت أرامكو السعودية أن المملكة ستظل المالك والمساهم الأكبر في الشركة بنسبة 90.18 ٪ من أسهمها، بعد عملية نقل 4 ٪ من الأسهم إلى شركة سنابل للاستثمار، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وفق ما جاء في بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ولفتت الشركة إلى أن عملية النقل، التي أعلنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تعدّ عملية خاصة بين الدولة وشركة سنابل، إذ إن أرامكو ليست طرفًا فيها، ولم تدخل في أيّ اتفاقيات بشأنها، ولا يترتب على الشركة أيّ مدفوعات أو عوائد ناجمة عن عملية النقل.

وأوضحت شركة أرامكو السعودية أن عملية نقل الأسهم إلى شركة سنابل للاستثمار لن تؤثّر في عدد الأسهم الإجمالي للشركة، لافتة إلى أن الأسهم المنقولة هي أسهم عادية، تماثل أسهم الشركة العادية الأخرى، وفق ما جاء في البيان.

لا تأثير لأعمال أرامكو

وأشارت الشركة إلى أن عملية النقل لن يترتب عليها أيّ تأثير في أعمال الشركة أو إستراتيجيتها، كما أنها لن تؤثّر في سياستها الخاصة بتوزيع الأرباح، أو إطار عمل الحوكمة فيها، مؤكدة أنها ستعلن أيّ تطور جوهري يحدث في حينه، وفق القواعد واللوائح المعمول بها.

يشار إلى أن شركة أرامكو كانت قد حققت أرباحًا قياسية خلال العام الماضي 2022، بارتفاع 46.4 ٪، مسجلة 604 مليارات ريال سعودي (161.07 مليار دولار)، مقارنة بنحو 412.4 مليار ريال سعودي (109.8 مليار دولار) في عام 2021.

وبالإشارة الى تملك صندوق الاستثمارات العامة جزء من شركة أرامكو وربطها بنجاح اكتتاب أرامكو والعودة لما اعلنه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في لفته مثيرة أشار إلى أن اكتتاب أرامكو قد امتزج بتاريخ تأسيس الشركة قبل 86 عاما، وذلك حينما قال سموه في بداية طرح الفكرة في 2016: «إن الوثائق الرسمية التي أنشئت بها شركة أرامكو وقت المؤسس الملك عبدالعزيز كانت تهيئ للطرح في الأسواق منذ ذلك الوقت».

وهـذه اللفتـة المضيئة تجسـد مدى عمق ودقة الدراسـات والأبحاث والخطط الاسـتراتيجية وقوة العزم في تنفيذها. وقد أطنب ولي العهد بالطرح في توضيح ما ستجنيه البلاد من عوائد ثمينة جمة بقوله «إن طرح جزء من اسـهم أرامكو يوفر كاشـاً مهماً يخلق منه قطاعات جديدة وقوية في السـعودية من شـانها تنمية الاقتصاد وخلق الوظائف وتحسين إيرادات الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة إلى أخره من الفوائد وفي نفس الوقت تتواجد أرامكو هنا في السعودية بينما سوف ينفق الصندوق داخل السعودية بعد طرح أرامكو ما يزيد عن 500 مليار ريال خلال ثلاث سـنوات فقط، ولك ان تتخيل هذا الانفاق في الصناعة العسـكرية أو صناعـة السـيارات أو صناعـة الترفيـه أو صناعة السـياحة وغيرهـا من الصناعات وما هـو أثره على جميع القطاعات، ومنها القطاع الخاص الذي سوف يحفز بشكل قوي جداً مبيعاته في كل القطاعات سواء قطاعات التجزئة أو النقل أو الخدمات اللوجستية إلى أخره، بحسب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، يحفظه اللّه.

وقبل نحو ستة أشهر أعلن صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة –حفظه اللّه-، عن قيام صندوق الاستثمارات العامة على تأسيس 5 شركات إقليمية تستهدف الاستثمار في عدة دول، وذلك بعد إطلاق الشركة السعودية المصرية للاستثمار في شهر أغسطس الماضي، حيث ستبلغ قيمـة الاسـتثمارات المسـتهدفة مـا يصل إلى 90 مليار ريال سـعودي (24 مليـار دولار أميركي) في الفرص الاستثمارية عبر مختلف القطاعات.

وستستثمر الشركات في عدة قطاعات استراتيجية من ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، البنية التحتية، والتطوير العقاري، والتعدين، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والأغذية والزراعة، والتصنيع، والاتصالات والتقنية، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية.

وسيعمل تأسيس الشركات الخمس الجديدة على تنمية وتعزيز الشراكات الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامـة وشـركات محفظته، والقطاع الخاص السـعودي لعديد من الفرص الاسـتثمارية فـي المنطقة، الأمر الـذي سيُسـهم فـي تحقيق عوائـد جذابة على المدى الطويـل، وتطوير أوجه تعاون الشـراكات الاقتصادية الاسـتراتيجية مع القطاع الخاص في كل من الدول الآنف ذكرها.

واتى الإعلان عن تأسيس الشركات الجديدة، تماشياً مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة في البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تدعم بناء شراكات اقتصادية استراتيجية على المدى الطويل لتحقيق العوائد المستدامة، الأمر الذي يُسهم في تعظيم أصول الصندوق وتنويع مصادر دخل المملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

والواقع يقول ان صندوق الاستثمارات العامة يسعى للعمل نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030؛ كونه المحرك الأساسي للاقتصاد والاستثمار في المملكة، حيث اعتمد الصندوق استراتيجيته الطموحة التي تساهم في تحقيق مستهدفاته، والوصول لمجموعة من الإنجازات الفريدة من نوعها على مستوى الصناديق السيادية حول العالم.

يشكل الصندوق عجلة التحول الاقتصادي الوطني نحو التغيير الإيجابي المستدام في المملكة، حيث نسعى بشغف نحو قيادة النهضة التنموية للاقتصاد المحلي وتوطين التقنيات والمعرفة، وتوسعة محافظه الاستثمارية من الأصول الدولية، والاستثمار في القطاعات والأسواق العالمية عبر تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق عدد من المبادرات التي تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

صادرات النفط الروسية تنتعش لمستويات ما قبل الحرب برغم العقوبات الغربية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انتعشت صادرات النفط الروسية إلى المعدلات التي شهدتها سابقًا قبل غزو البلاد لأوكرانيا على الرغم من العقوبات التي فرضتها الدول الغربية. وطبقت دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا حدًا أقصى لسعر برميل النفط الروسي قدره 60 دولارًا مع حصر تقديم خدمات الصناعات البحرية، مثل التأمين وتمويل التجارة، مقابل النفط الروسي المباع دون المستوى القياسي.

ومع ذلك، ارتفعت صادرات النفط الروسية في مارس إلى أعلى مستوياتها منذ أبريل 2020 بسبب «ارتفاع تدفقات المنتجات التي عادت إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة قبل غزو روسيا لأوكرانيا»، وفقًا لتقرير سوق النفط الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية. في غضون ذلك، زادت عائدات صادرات النفط الروسية بمقدار مليار دولار الشهر الماضي لتصل إلى 12.7 مليار دولار، وهو مقياس لا يزال أقل بنسبة 43 ٪ عن العام الماضي. في وقت، تعتمد الحكومة الروسية على عائدات قطاع الطاقة لملء خزائنها. ولتجنب سقف السعر، يجب أن تعتمد روسيا على صناعات الخدمات البحرية خارج مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، والتي تكون عمومًا أكثر تكلفة وأقل موثوقية. لقد قوبلت الجهود التي تبذلها الدول الغربية للحد من سوق النفط الروسي بمقاومة الدول التي تعطي الأولوية لمصادر الطاقة الأرخص والأكثر موثوقية. شهدت الصين زيادة بنسبة 43 ٪ على أساس سنوي في واردات النفط الروسية اعتبارًا من شهرين، وفقًا لستاندرد آند بورز العالمية، والتي أشارت إلى أن الصين مستعدة «لاقتناص أسعار النفط الخام» التي تتجنبها الدول الغربية. ويستخدم الفاعلون الاقتصاديون الروس الآن اليوان الصيني أكثر من الدولار مع زيادة التعاون التجاري بين البلدين. وبالمثل، ستستمر اليابان، العضو في مجموعة الدول السبع، في شراء النفط الخام من مشروع في أقصى شرق روسيا بحيث تستمر الدولة الجزرية الفقيرة بالطاقة في الوصول إلى الغاز الطبيعي الموجود في الموقع. وقال مسؤول من وزارة الاقتصاد اليابانية في وقت سابق من هذا الشهر في بيان: «لقد فعلنا ذلك بهدف الحصول على إمدادات مستقرة من الطاقة لليابان».

وكانت اليابان أكثر ترددًا من دول مجموعة السبع الأخرى في التعبير عن دعمها الصادق لأوكرانيا نظرًا لاعتمادها على الطاقة الروسية. وتوفر الدولة ما يقرب من عُشر واردات الغاز الطبيعي اليابانية. في حين سارعت ألمانيا، التي كانت تعتمد على روسيا في أكثر من نصف واردات الغاز الطبيعي قبل بدء الغزو في أوائل العام الماضي، لتأمين مصادر طاقة أخرى حيث ارتفعت تكلفة الكهرباء بأكثر من عشرة أضعاف في الخريف الماضي.

وتتجه شحنات الوقود الروسية إلى مشترين في مناطق بعيدة في البرازيل وتركيا ونيجيريا والمغرب حيث تعوض موسكو الأعمال الأوروبية المفقودة، بينما تستورد أوروبا المزيد من الوقود مثل الديزل من آسيا والشرق الأوسط، وفقًا لبيانات الشحن من ريفينيتيف وكبلر.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن انخفاضًا مفاجئًا في إنتاج النفط من منظمة أوبك، من شأنها أن «تؤدي إلى تفاقم عجز متوقع في المعروض النفطي» في النصف الثاني من العام 2023، و»تعزيز أسعار النفط في وقت يتزايد فيه عدم اليقين الاقتصادي، حتى مع تباطؤ النشاط الصناعي في أكبر اقتصادات العالم».

كما وقعت أكبر شركة نفط روسية اتفاقية جديدة مع مؤسسة النفط الهندية لزيادة إمدادات النفط الروسي إلى الهند بشكل كبير. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، أصبحت الهند مشترياً مهمًا للنفط الروسي، وأصبحت روسيا الآن أكبر مورد للنفط إلى الهند. لقد أوضحت الهند أنها لا تشارك في سقف أسعار النفط وستصدر النفط من أي مكان تحصل فيه على شروط مفيدة.

ومن مشترٍ ضئيل للنفط الروسي قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، أصبحت الهند سوقًا تصديرًا رئيسيًا لموسكو وتستورد كميات قياسية من الخام الروسي. وفي فبراير، ظلت روسيا أكبر مورد للنفط للهند للشهر الخامس على التوالي.

وتعمل روسيا على إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند منذ أن أعلن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع عن خطط لحظر واردات النفط المنقولة بحراً من روسيا وتحديد سقف لسعر الخام إذا كان سيتم شحنه إلى دول ثالثة باستخدام ناقلات غربية وشركات التأمين.

والهند لا تلتزم بحد أقصى لأسعار مجموعة السبع لأنها تسعى إلى شراء النفط الخام الرخيص. وقال مصدر بوزارة النفط الهندية إن الهند لم تلتزم، وليست ملزمة، بشراء النفط الخام الروسي فقط بسعر أقل من 60 دولاراً للدول الغربية.

وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري الشهر الماضي إن الهند ستشتري النفط الذي تستهلكه «أينما كان» إذا كان مفيداً لاقتصاد البلاد. وقال الوزير «نشعر اليوم بالثقة في أننا سنكون قادرين على استخدام سوقنا للحصول على مصدر من أي مكان لدينا، ومن أي مكان نحصل فيه على شروط مفيدة».

وقال مسؤول أمريكي إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسعر أعلى من سقف الأسعار الذي حددته دول في الغرب وأستراليا. وارتفعت بعض شحنات النفط الخام منخفض الكبريت أو الحلو الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولاراً للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بسبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشحنات أقل من الحد الأقصى.

كانت الصين تشتري أيضاً الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر. فيما يسعى بعض التجار المقيمين في دبي وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق.

وقال المسؤول الأمريكي إن بعض المصافي الهندية دفعت مؤخراً ما يزيد عن الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي لأن تكاليف الشحن والتأمين ارتفعت مع انتقال النفط لمسافات أبعد إلى الأسواق في آسيا، بدلاً من أوروبا، التي حظرت معظم الشحنات الروسية المنقولة بحراً. في غضون ذلك، تلقى الرئيس جو بايدن انتقادات لموافقته على إطلاق 180 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، وهو مخزون من النفط الخام الطارئ تم إنشاؤه لإدارة اضطرابات الإمدادات في أسواق الطاقة، مما يؤدي إلى استنفاد الخزان حتى مع ارتفاع تكاليف إعادة ملء المخازن الآن.

النفط يرتفع مع تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي الصيني وتوقعات الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط قليلا أمس الثلاثاء، متعافياً من انخفاض بنسبة 2 ٪ في الجلسة السابقة، حيث دعم النمو الاقتصادي الأسرع من المتوقع في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام، توقعات الطلب وعوض المخاوف بشأن أسعار الفائدة الأميركية.

قفز خام برنت 12 سنتا إلى 84.88 دولارا للبرميل بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 8 سنتات إلى 80.91 دولارا.

وأظهرت بيانات رسمية أن الاقتصاد الصيني نما بمعدل أسرع من المتوقع في الربع الأول، متوسعًا بنسبة 4.5 ٪ على أساس سنوي مع تحرك صانعي السياسات لتعزيز النمو بعد انتهاء القيود الصارمة لكوفيد في ديسمبر.

وقال ليون لي محلل أسواق سي ام سي: «إن الانتعاش الملحوظ للاقتصاد الصيني قد دعم الانتعاش الأخير في أسعار النفط»، علاوة على ذلك، فإن شهر مايو هو ذروة فترة السفر الموسمية في الصين ومن المتوقع أن يسجل الطلب على الوقود زيادة كبيرة جدًا على أساس سنوي.

وقال ستيفن برينوك محلل بي في إم للسمسرة النفطية «في ظل الوضع الحالي، فإن كل الأنظمة تسير في الصين، مما يريح أولئك الذين يراهنون على ارتفاع أسعار النفط».

وقفزت إنتاجية المصافي الصينية إلى مستويات قياسية في مارس، مما يشير إلى طلب قوي على الوقود، حيث كثفت المصافي عملياتها لتلبية الطلب القوي على الصادرات وزيادة المخزونات قبل الصيانة المخطط لها.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن تمثل الصين معظم نمو الطلب على النفط الخام في عام 2023. وقال محللو بنك أستراليا الوطني في مذكرة للعملاء إن أسعار النفط لا تزال أيضًا تحت الضغط بسبب ارتفاع الدولار وارتفاع عوائد الخزانة.

تراجع الدولار يوم الثلاثاء بعد مكاسب سابقة، ويجعل الدولار القوي السلع المسعرة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الذين يحملون عملات أخرى، وكان الدولار الأميركي يقوى جنبًا إلى جنب مع ارتفاع أسعار الفائدة، ويراهن التجار على أن الاحتياطي الفيدرالي سيرفع سعر الإقراض مرة أخرى في مايو، مما قد يضعف آمال التعافي الاقتصادي.

كان الاتجاه الصعودي للنفط محدودًا بسبب احتمال حدوث زيادة أخرى في أسعار الفائدة الأميركية، والتي كانت تدعم الدولار الأميركي، ويتوقع التجار أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه في مايو.

وقال كريج إيرلام من شركة الوساطة النفطية، اواندا: «قد تعتمد الخطوة التالية على النمو العالمي وما إذا كان بإمكان الاقتصاد الصمود في وجه العاصفة الأخيرة، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث يمكن أن يؤثر تشديد الائتمان بشكل كبير على النمو لبقية العام»، في إشارة إلى توقعات أسعار النفط.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة يوم الاثنين أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في أكبر سبعة أحواض صخرية بالبلاد في مايو إلى مستوى قياسي، مما يشير إلى بعض الزيادة في الإمدادات على هذا الصعيد.

ومن المقرر صدور بيانات عن مخزونات الخام الأميركية يومي الثلاثاء والأربعاء، حيث أظهر استطلاع أن مخزونات النفط الخام الأميركية قد انخفضت بنحو 2.5 مليون برميل الأسبوع الماضي، ويتوقعون أيضًا انخفاضات في البنزين ونواتج التقطير.

وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق في اواندا في مذكرة للعملاء «سيتعين على سوق النفط قريبًا التعامل مع مخاوف الركود لكن في الوقت الحالي يجب أن تكون تجارة متقلبة».

وسجلت واردات المصافي المستقلة الصينية من خام الأورال الروسي رقما قياسيا في مارس. وأدى التقارب المتزايد لجرعات الأورال المخصومة بشدة بين قطاع التكرير المستقل في الصين إلى رفع التدفقات الإجمالية للخام الروسي إلى مستوى قياسي في مارس، لكن هذا الاتجاه قد لا يمتد إلى الأشهر المقبلة مع احتدام المنافسة على الشحنات إلى جانب تخفيضات إنتاج أوبك +.

وعندما دخل حظر الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر، توقف نشاط السوق من المشترين الصينيين مؤقتًا لفترة من الوقت، حيث طلبوا توضيحًا بشأن الخدمات اللوجستية وتمويل التجارة. ومع ذلك، فقد انتعش بشكل حاد بعد فترة وجيزة، حيث استفاد المشترون من وفرة أسعار براميل الأورال وانخفاض أسعارها، وتسارع هذا الزخم أكثر بعد عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، وفقًا لمصادر السوق.

نتيجة لذلك، وصل عدد قليل من الشحنات المتأخرة لشحنات الأورال، التي تم تحميلها في ديسمبر، في مارس مع براميل التحميل من يناير إلى فبراير، مما دفع الحجم الشهري إلى مستوى قياسي. وعادة، يستغرق وصول شحنة الأورال إلى الصين أكثر من 35 يومًا.

ومن بين جميع شحنات خام الأورال التي وصلت إلى الصين في مارس، ذهب نحو 168 ألف برميل في اليوم (710 آلاف طن متري) إلى القطاع المملوك للدولة. وأظهرت البيانات التي جمعتها ستاندرد آند بورز جلوبال أن المصافي المستقلة أفرغت الباقي، نحو 378000 برميل في اليوم، وهو ما يزيد عن ستة أضعاف أحجامها البالغة 239000 طن متري في فبراير. أدى ذلك إلى ارتفاع واردات مصافي التكرير المستقلة في الصين من الخام الروسي بشكل حاد بنسبة 32 ٪ إلى 1.36 مليون برميل في اليوم، أو 5.74 ملايين طن متري، من أعلى مستوى قياسي سابق في فبراير. ومن المقرر أن يدفع هذا إجمالي تدفقات النفط الخام للصين من المنتج إلى مستوى قياسي جديد من 2.01 مليون برميل في اليوم في فبراير.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يشهد القطاع المستقل في الصين أحجامًا شهرية مماثلة من أبريل فصاعدًا وسط المنافسة المتزايدة وتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك وحلفائها، وفقًا لما قاله سيجيا صن، المحلل في ستاندرد آند بورز جلوبال. وقال «كنا نتوقع أن يكون العرض والطلب على النفط الخام ضيقًا في النصف الثاني من العام بسبب قيام الصين برفع سياسة صفر كوفيد، لكننا نتوقع الآن أن يكون توازن العرض والطلب أكثر إحكامًا بسبب هذه القيود الإضافية على العرض.

وقال مصدر تجاري في شاندونغ «من مايو فصاعدا، من المرجح أن ينخفض وصول الخام الروسي بسبب خفض الإنتاج من قبل المنتجين وتكثيف المنافسة ضد مشترين آخرين من القطاع المملوك للدولة في الصين والمصافي في الهند».

وتتوقع ستاندرد آند بورز جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مدفوعًا بالصين، على الرغم من المخاوف من تباطؤات مخيفة في الولايات المتحدة وأوروبا. ونظرًا لأن خام الأورال أصبحت أكثر شيوعًا في الصين، فقد تقلص خصم الدرجة للتسليم في يوليو تدريجيًا إلى 8-9 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت الآجلة اعتبارًا من 10 أبريل، وفقًا لمصادر السوق في الصين.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحنات خام إسبو الروسي للتسليم في مايو إلى نحو 6 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت، من خصومات تبلغ نحو 7 دولارات للبرميل لتسليم أبريل، حسبما ذكرت المصادر. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن واردات ايسبو الأكثر تفضيلاً ظلت عند مستوى قياسي مرتفع بلغ 780 ألف برميل في اليوم (3.3 مليون طن متري) للشهر الثالث على التوالي في مارس.

وفي أميركا، يدعم الطلب المتزايد على البنزين في الجنوب الغربي هوامش مصافي الساحل الغربي للولايات المتحدة حيث يتطلع مشغلو خطوط أنابيب المنتجات المكررة إلى زيادة تدفق المنتجات إلى ولاية أريزونا، وفقًا لستاندرد آند بورز جلوبال.

وارتفعت هوامش تكسير الساحل الغربي للولايات المتحدة لخام ألاسكا نورث سلوب القياسي الإقليمي بشكل طفيف، بمتوسط 22.50 دولارًا للبرميل دون التزامات الوقود المتجدد للأسبوع المنتهي في 14 أبريل، مرتفعًا من 22.44 دولارًا للبرميل في الأسبوع السابق.

واحتلت ولاية أريزونا المرتبة الخامسة في أعلى 10 ولايات من حيث النمو السكاني لمكتب تعداد الولايات المتحدة بين عامي 2021 و2022، حيث أضافت أقل من 95000 شخصًا لتصل إلى إجمالي عدد السكان البالغ 7359197 شخصًا في يوليو 2022. ولا يوجد في الولاية مصافي لتكرير البترول وتعتمد على الولايات المجاورة مثل نيو مكسيكو وتكساس وكاليفورنيا لتلبية الطلب المتزايد على وقود النقل.

ومثل كاليفورنيا، جارتها من الغرب، تمتلك أريزونا مواصفات صارمة للبنزين لأسباب بيئية تتطلب مواصفات متجر تسمى أزربوب، مما يجعل كاليفورنيا المورد المهيمن لبنزين أريزونا. وتزود مصافي منطقة لوس أنجلوس المنتجات المكررة بما في ذلك البنزين إلى ولاية أريزونا، مع مصفاة ماراثون بتروليوم البالغة 131000 برميل في اليوم والتي تقع في بلدة إل باسو بغرب تكساس لملء الفجوات.

وفقًا لأحدث البيانات، ارتفع إجمالي إنتاج البنزين في ولاية كاليفورنيا للأسبوع المنتهي في 7 أبريل إلى ما يزيد قليلاً على مليون برميل في اليوم، وفقًا لهيئة الطاقة في كاليفورنيا، ولجنة مراقبة الوقود الأسبوعية. وبلغ متوسط المدخلات الخام في مصافي الولاية 1.72 مليون برميل في اليوم للأسبوع المنتهي في 14 أبريل، ارتفاعًا من 1.34 مليون برميل في اليوم للأسبوع المنتهي في 7 أبريل.

وارتفعت هوامش تكسير الساحل الغربي للولايات المتحدة لخام ألاسكا نورث سلوب القياسي الإقليمي قليلاً، حيث بلغ متوسطها 22.50 دولارًا للبرميل دون التزامات الوقود المتجدد، للأسبوع المنتهي في 14 أبريل، مرتفعًا من 22.44 دولارًا للبرميل في الأسبوع السابق، وفقًا لستاندرد آند بورز جلوبال.

لكن تقييمات أسعار بلاتس الأخيرة تُظهر أن العلاوة التي تحتفظ بها أزربوب على بنزين لوس أنجلوس كاربوب قد استمرت في الاتساع بسبب التوزيع العام للخط الغربي لخط أنابيب سانتا في باسيفيك التابع لشركة كيندر مورجان حيث أدى ضيق العرض / الطلب في كاليفورنيا إلى زيادة الأسعار في تلك الولاية.

للأسبوع المنتهي في 14 أبريل، قيمت بلاتس وقود أزربوب بنسبة 6.65 سنتًا على بنزين نايمكس لمايو، بمتوسط سعر أسبوعي مباشر يبلغ 3.106 دولارات للغالون. أظهر هذا علاوة أزربوب إلى لوس أنجلوس كاربوب بمتوسط أسبوعي قدره 17.6 سنت للغالون للأسبوع المنتهي في 14 أبريل، مقارنةً بعلاوة 14 سنت للغالون للأسبوع المنتهي في 7 أبريل.

ومع بدء زيادة الطلب على البنزين في جميع أنحاء البلاد مع ظهور طقس أكثر دفئًا، ستصبح قيود العرض أكثر حدة في المراكز السكانية المتزايدة مثل أريزونا. وبالنسبة للأسبوع المنتهي في 15 أبريل، انخفض الطلب الإجمالي على البنزين بالتجزئة في الساحل الغربي للولايات المتحدة بنسبة 0.4 ٪، مخالفاً الاتجاه الوطني الذي شهد ارتفاع الطلب على التجزئة بنسبة 1.4 ٪ في جميع أنحاء البلاد.

دول غير أوبك+ بقيادة أميركا والبرازيل تقود التوسع في إنتاج النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سيرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2 مليون برميل في اليوم في عام 2023 إلى مستوى قياسي يبلغ 101.9 مليون برميل في اليوم، بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري لسوق النفط الصادر يوم الجمعة، وقالت وفي انعكاس للتفاوت المتزايد بين المناطق، فإن البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مدعومة بعودة الصين إلى النهوض، سوف تمثل 90 ٪ من النمو. وانكمش الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي تراجع بسبب ضعف النشاط الصناعي والطقس الدافئ، بمقدار 390 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي في الربع الأول من عام 23، وهو الربع الثاني على التوالي من الانخفاض. ويمثل وقود الطائرات / الكيروسين 57 ٪ من مكاسب عام 2023.

وستؤدي التخفيضات الإضافية من قبل أوبك + إلى انخفاض إمدادات النفط العالمية بمقدار 400 ألف برميل في اليوم بحلول نهاية عام 2023. ومن مارس إلى ديسمبر، فشلت المكاسب البالغة 1 مليون برميل في اليوم من خارج أوبك + في تعويض انخفاض 1.4 مليون برميل في اليوم من كتلة المنتجين. وبالنسبة للعام بأكمله، تباطأ نمو إنتاج النفط العالمي إلى 1.2 مليون برميل في اليوم مقابل 4.6 ملايين برميل في اليوم في عام 2022. تقود الدول غير الأعضاء في أوبك + ، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل، التوسع في عام 2023، بارتفاع 1.9 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تنخفض أوبك + بمقدار 760 ألف برميل في اليوم. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاجية التكرير العالمية 82 مليون برميل في اليوم هذا العام، أي أقل بمقدار 0.1 مليون برميل في اليوم عن تقرير الشهر الماضي بسبب ضعف بيانات الربع الأول من عام 23. وستتضاعف المكاسب السنوية لتصل إلى 2.1 مليون برميل في اليوم من الربع الأول من 23 إلى الربع الثاني من 23، مع تطبيع عمليات التشغيل في الولايات المتحدة ومع النشاط الصيني أعلى ماديًا من خط الأساس الضعيف في الربع الثاني من عام 22. وفي المتوسط، ستقترب تدفقات النفط الخام لعام 2023 من مستويات ما قبل انتشار فيروس كورونا ولكنها تظل أقل من متوسط الإنتاج لعام 2019 بمقدار 0.3 مليون برميل في اليوم.

وارتفعت صادرات النفط الروسية في مارس إلى أعلى مستوياتها منذ أبريل 2020 بفضل تصاعد تدفقات المنتجات التي عادت إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة قبل غزو روسيا لأوكرانيا. ارتفع إجمالي شحنات النفط بمقدار 0.6 مليون برميل في اليوم إلى 8.1 ملايين برميل في اليوم، مع ارتفاع المنتجات بمقدار 450 ألف برميل في اليوم في الشهر إلى 3.1 ملايين برميل في اليوم. وانتعشت عائدات تصدير النفط المقدرة بمليار دولار لتصل إلى 12.7 مليار دولار لكنها كانت أقل بنسبة 43 في المئة عما كانت عليه قبل عام.

واستقرت المخزونات العالمية إلى حد كبير في فبراير بعد ارتفاعها بمقدار 58 مليون في الشهر السابق. وانخفضت مخزونات النفط على المياه وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 11.5 مليونا و2.1 مليون على التوالي، بينما ارتفع إجمالي مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 8.8 ملايين. وارتفعت المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 9.6 ملايين، مما قلص العجز مقابل متوسط الخمس سنوات إلى 7.5 ملايين. تظهر البيانات الأولية للولايات المتحدة وأوروبا واليابان انخفاضًا هائلاً قدره 38.9 مليونا في مارس.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت في بورصة لندن إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرًا عند 71 دولارًا للبرميل في منتصف مارس بسبب عدم استقرار الأسواق المالية، لكنها تعافت بعد ذلك مع تضاؤل الضغوط المصرفية وتزايد التوقعات بخفض سعر الفائدة الفيدرالي في وقت لاحق من هذا العام. وأضافت تخفيضات إنتاج أوبك + المفاجئة التي أعلنت في أوائل أبريل زخمًا إضافيًا إلى الانتعاش. في وقت كتابة هذا التقرير، يوم الجمعة تم تداول العقود الآجلة لخام برنت عند 87 دولارًا للبرميل.

وقالت وكالة الطاقة الدولية قد تؤدي تخفيضات الإمدادات المفاجئة التي أعلنت عنها منظمة أوبك + في 2 أبريل إلى تفاقم العجز المتوقع في إمدادات النفط في النصف الثاني من 23، وزيادة أسعار النفط في وقت يتزايد فيه عدم اليقين الاقتصادي، حتى مع تباطؤ النشاط الصناعي في أكبر اقتصادات العالم، ويبدو نمو الإنتاج خارج التحالف قوياً. تسببت «الخطوة الاحترازية» على الفور في قفزة قدرها 7 دولارات للبرميل في سعر النفط الخام في بحر الشمال إلى 85 دولارًا للبرميل، بارتفاع يقارب 15 دولارًا للبرميل من أدنى مستوياته في مارس.

ويؤثر الضعف الواضح في النشاط الصناعي على الطلب على زيت الغاز، في حين أن قطاع الخدمات والاستهلاك الشخصي يقودان امتصاص البنزين والطائرات. وبينما خفتت مفاعلات زيت الغاز، استمرت تجزئة البنزين في الاتجاه الصعودي. سيضطر المستهلكون الذين يواجهون تضخم أسعار الضروريات الأساسية الآن إلى توزيع ميزانياتهم بشكل أقل. وهذا ينذر بشدة بالانتعاش الاقتصادي والنمو.

وقالت الوكالة وتأتي أحدث قيود طوعية لـ «أوبك +» تبلغ 1.16 مليون برميل في اليوم بالإضافة إلى التخفيض المعلن بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في الإنتاج الروسي اعتبارًا من مارس والذي تم تمديده الآن خلال بقية العام، وخفض الأهداف بمقدار 2 مليون برميل في اليوم والذي بدأ سريانه في شهر نوفمبر الماضي.

في حين يبدو أنه تحرك لدعم الأسعار المنخفضة وسط الاضطراب المالي في منتصف مارس، ربما يكون ارتفاع مخزونات النفط العالمية قد ساهم أيضًا في القرار. وفي يناير، قفزت الأسهم الصناعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 53 مليونًا لتصل إلى 2830 مليونًا، وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2021 و47 مليونًا فقط أقل من متوسط الخمس سنوات. وتظهر البيانات الأولية لشهر فبراير مزيدًا من البناء، وإن كان بوتيرة أبطأ بكثير. ومع ذلك، بحلول شهر مارس، كان الاتجاه قد بدأ بالفعل في التحول، مع انخفاض أسهم الصناعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 39 مليونًا - وهو أكبر انخفاض شهري لها منذ أكثر من عام.

بينما تراجع الطلب على النفط في الدول المتقدمة في الأشهر الأخيرة، وتباطأ بسبب الطقس الدافئ وتباطؤ النشاط الصناعي، فإن المكاسب القوية في الصين ودول أخرى من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توفر تعويضًا قويًا. وفي الربع الأول من عام 23، انخفض الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 390 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي.

لكن الانتعاش الصيني القوي رفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 810 آلاف برميل في اليوم فوق مستويات العام السابق إلى 100.4 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع زيادة أقوى بكثير تبلغ 2.7 مليون برميل في اليوم خلال نهاية العام، مدفوعة بالانتعاش المستمر في الصين والسفر الدولي.

وبالنسبة لعام 2023 ككل، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمتوسط 2 مليون برميل في اليوم، إلى 101.9 مليون برميل في اليوم، حيث تمثل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 87 ٪ من النمو، وتشكل الصين لوحدها أكثر من نصف الزيادة العالمية.

وقد يكون تحقيق هذه المكاسب أمرًا صعبًا حيث قد تؤدي التخفيضات الجديدة في أوبك + إلى خفض الإنتاج بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم من مارس حتى نهاية العام، وهو ما يزيد على تعويض زيادة قدرها 1 مليون برميل يوميًا في الإنتاج من خارج أوبك +. إن النمو من رقعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، والذي يعد تقليديًا المصدر الأكثر استجابة للسعر لمزيد من الإنتاج، مقيد حاليًا باختناقات سلسلة التوريد وارتفاع التكاليف.

كانت أرصدة سوق النفط لدينا جاهزة بالفعل للتقلص في النصف الثاني من عام 2023، مع احتمال ظهور عجز كبير في العرض. وتخاطر التخفيضات الأخيرة بتفاقم هذه الضغوط، مما يدفع أسعار النفط الخام والمنتجات إلى الأعلى. في حين أن المستهلكين المحاصرين حاليًا من التضخم سيعانون أكثر من ارتفاع الأسعار، خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وقالت وكالة الطاقة الدولية يعد تقريرها لسوق النفط الصادر يوم الجمعة، أحد أكثر مصادر البيانات والتنبؤات والتحليلات الموثوقة في العالم بشأن سوق النفط العالمية - بما في ذلك الإحصاءات والتعليقات التفصيلية على إمدادات النفط والطلب والمخزونات والأسعار وأنشطة التكرير، وكذلك كتجارة نفط لوكالة الطاقة الدولية ودول مختارة من خارج الوكالة الدولية للطاقة.

في حين يقول الواقع أن وكالة الطاقة الدولية تسببت في أزمة الطاقة التي يعيشها العالم اليوم من شح إمدادات الطاقة وارتفاع تكاليفها بالعالم وذلك بعد أن ضللت بالعالم بقرب انتهاء الطلب على النفط، بل طالبت العالم بسرعة التحرك لوقف مشاريع الوقود الأحفوري بزعم الانتقال لمصادر الطاقة المتجددة والنظيفة دون إيجاد مصدر الطاقة الامن بمثل موثوقية النفط والغاز مما تسبب في تجمد أنشطة المشاريع الاحفورية منذ أن شنت وكالة الطاقة الدولية حربها عليها مما أدى لتفاقم ازمة الطاقة في كافة أنحاء العالم.

تراجع أسعار النفط .. البيانات الصينية المتفائلة تخفق في تحويل التركيز عن رفع محتمل للفائدة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

انخفضت أسعار النفط لليوم الثاني أمس، بعد أن أخفقت بيانات اقتصادية متفائلة من الصين في تحويل التركيز عن رفع محتمل لأسعار الفائدة الأمريكية، وكذلك بسبب قلق أوسع إزاء توقعات النمو. كما تعرض النفط لضغوط جراء اتخاذ حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان خطوة نحو استئناف صادرات النفط الشمالية من ميناء جيهان التركي بعد توقفها الشهر الماضي. وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن الحدود القصوى للأسعار التي تم الاتفاق عليها العام الماضي بالتنسيق مع حظر استيراد النفط والمنتجات الروسية في الاتحاد الأوروبي أثارت بالفعل ردود فعل مختلفة في وقت تشير فيه بيانات اقتصادية إلى أن عائدات تصدير النفط الروسي تراجعت بنحو 50 في المائة من أعلى مستوياتها التي تجاوزت 20 مليار دولار». ونوه المحللون بأن وكالة الطاقة الدولية أشارت إلى أن صادرات النفط والمنتجات النفطية الروسية في الشهر الماضي بلغت أعلى مستوياتها منذ أبريل 2020 بزيادة قدرها 600 ألف برميل يوميا، ومع ذلك فقد انخفضت الإيرادات بنسبة 43 في المائة عما كانت عليه قبل عام. ويرى، سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية أن تخفيضات إنتاج «أوبك +» حافظت على توازن المعروض مع الطلب على النفط، وشددت السوق منذ أوائل العام الجاري ثم من المتوقع أن يزداد تشديد السوق مع بدء تطبيق تخفيضات الإنتاج الإضافية في الشهر المقبل التي تضيف أكثر من مليون برميل يوميا من الخفض. وأوضح أنه في أحدث تقرير شهري لها أوضحت وكالة الطاقة الدولية أن العجز في السوق سينكمش إلى 400 ألف برميل في اليوم بحلول نهاية العام بسبب زيادة الإنتاج بمقدار مليون برميل في اليوم من خارج «أوبك +» مقابل انخفاض 1.4 مليون برميل في اليوم من «أوبك +». من جانبه، يقول روبين نوبل مدير شركة «اوكسيرا» الدولية للاستشارات «إن أسعار النفط الخام تقطع خطوات واثقة في طريق الصعود مع تراجعات محدودة، حيث يحوم الخام الأمريكي حول أعلى مستوياته في خمسة أشهر بفضل خطة خفض الإنتاج المفاجئة لـ(أوبك +) وتراجع المخزونات الأمريكية وانقطاع إمدادات خطوط الأنابيب من كردستان العراق وضعف التدفقات من روسيا»، منوها بأن أسعار النفط قفزت حاليا ما يقرب من 30 في المائة منذ أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في مارس، وهو ارتفاع أدى إلى دعم عديد من أسهم شركات الطاقة.

ونـوه بـأن أسـواق النفط شـهدت فائضا في المعروض خلال الأشـهر القليلة الماضيـة بفضل ضعف الطلب الإجمالي في أعقاب الطقس الأكثر دفئا من المتوقع في أوروبا، كما بدأت سوق الخام الأمريكية تشير إلى زيـادة العـرض فـي نوفمبر الماضي وهي المرة الأولى التي تجاوز فيهـا العرض الطلب في العام الماضي.

أما ماركوس كروج كبير محللي شركة «إيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز فيقول «إن سوق النفط العالمية وصحة الاقتصاد الأمريكي تتجهان إلى التعافي بعد تجاوز تداعيات الأزمة المصرفية الدولية»، موضحا أن أحدث تقرير أسبوعي لإدارة معلومات الطاقة قام بالفعل بإرسال مؤشرات أكثر إيجابية بشكل ملحوظ عن الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة.

ولفـت إلـى أن الخبـراء متفائلـون بأن وتيرة بناء المخزونات النفطية على مدى الربعين الماضيين سـتنتهي بحلـول نوفمبـر المقبـل إذا اسـتمرت تخفيضـات «أوبـك +» طـوال العـام، منوهـا بـأن «أوبـك +» تعهدت بالاسـتمرار في قيود الإنتاج حتى ترى انتعاشـا راسـخا ومستقرا في مسـتويات الطلب والاستمرار في دعم الأسـعار لإنعاش الاسـتثمارات خاصة في مشـاريع المنبع.

وأكدت ليزا إكسوي المحللة الصينية ومختص شؤون الطاقة أن الطلب الصيني في طريقه لاستعادة حيويته السـابقة وقيـادة الطلـب العالمي حيث ارتفعت معدلات إنتاج المصافي في الصيـن إلى 14.9 مليون برميل يوميا في مارس الماضي وهو أعلى مستوى على الإطلاق، موضحة أن الدافع وراء الزيادة في الإنتاجية هو الطلب القوي على الوقود من الخارج والحاجة إلى تخزين الوقود قبل موسم الصيانة.

وأشـارت إلـى أن خطـوات الصيـن الواعدة في مجال انتقـال الطاقة لن تحول دون اسـتمرارية الاعتماد على الوقود التقليدي، مشـيرة إلى ارتفاع عمليات تشـغيل المصافي حيث أظهرت بيانات جديدة من الصين أن اقتصـاد البـلاد قد توسـع بنسـبة 4.5 في المائـة في الربع الأول، مـا زاد من الضغط الصعودي على أسـعار النفـط. مـن ناحية أخرى وفيما يخص الأسـعار انخفض خام برنت 33 سـنتا أو ما يعـادل 0.4 في المائة إلى 84.43 دولار للبرميل متخليا عن مكاسـب سـابقة، في حين نزل خام غرب تكسـاس الوسـيط الأمريكي 37 سـنتا أو مـا يعـادل 0.5 فـي المائـة إلـى 80.46 دولار للبرميـل. وفي إشـارة إلـى توقعات أسـعار النفط، قال كريج إيرلام كبير محللي السوق لدى «أواندا»، «ربما تعتمد الخطوة التالية على النمو العالمي، وإذا ما كان بإمـكان الاقتصـاد الصمـود في وجـه العاصفة الأحدث، ولا سـيما في الولايات المتحدة حيـث يمكن أن يؤثر تشديد شروط الائتمان بشكل كبير في النمو لبقية العام». وفي وقت سابق من الجلسة وجد النفط دعما من أرقام أظهرت أن الاقتصاد الصيني نما بوتيرة أسرع من المتوقع بما بلغ 4.5 في المائة في الربع الأول وأن إنتاجية مصافي النفط ارتفعت إلى مسـتويات قياسـية في آذار (مارس).

لكـن احتمـال إقـرار رفع آخر لأسـعار الفائدة الأمريكية ظل يشـكل عبئـا على المعنويات. ويتوقـع التجار أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» أسـعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أسـاس في اجتماعه في مايو.

من جانب آخر، تراجعت سـلة خام أوبك وسـجل سـعرها 86.43 دولار للبرميل الإثنين مقابل 86.80 دولار للبرميـل فـي اليـوم السـابق. وقال التقريـر اليومي لمنظمة الـدول المصدرة للبترول أوبك أمس «إن سـعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني انخفاض عقب عدة ارتفاعات سابقة، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.50 دولار للبرميل.

شكاوى ضد تصنيف الطاقة الخضراء في الاتحاد الأوروبي

الاقتصادية

تقدمت عدة منظمات معنية بحماية البيئة بشكويين قانونيتين أمام محكمة الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج أمس، ضد تصنيف التكتل للغاز والطاقة النووية على أنهما صديقان للمناخ.

ويضم مقيمو الدعوى ضد المفوضية الأوروبية منظمة السلام الأخضر (جرينبيس) والصندوق العالمي للحياة البرية للطبيعة ومنظمة «بوند» الألمانية المعنية بشؤون البيئة بسبب ما يسمى بـ «تصنيف» الاستثمارات المستدامة.

وتحدد هذه القائمة، التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني (يناير) الماضي، المجالات التي يمكن الاستثمار فيها لمكافحة تغير المناخ، بما يشمل الغاز الطبيعي ومحطات الطاقة النووية.

وتنتقد الجمعيات البيئية وبعض دول الاتحاد الأوروبي التصنيف، حيث إن حرق الغاز ينبعث منه غاز ثاني أكسيد الكربون، واستخدام الطاقة النووية ينتج نفايات مشعة، وفقا لـ»الألمانية».

يشار إلى أن النمسا أقامت دعوى قضائية العام الماضي بشأن هذه القضية، ودعمت لوكسمبورج هذا الإجراء، بيد أن الإجراءات هنا لا تزال في المراحل الأولى.وفي حين تسعى جرينبيس إلى اتخاذ إجراءات ضد العلامة الخضراء للطاقة النووية والغاز، فإن شكوى المجموعات الأخرى موجهة بشكل خاص ضد تصنيف الغاز.

وبدأ تشغيل المفاعل الأوروبي النووي المضغوط «إي بي أر» EPR ذي التصميم الفرنسي - الألماني في فنلندا بعد أعوام من التأخير، لتغطية 15 في المائة من احتياجات البلد من الطاقة، حسبما أعلنت مجموعة «تي في أو» (TVO) المشغلة.

وبعد عقدين من بنائه، بدأ تشغيل مفاعل Olkiluoto-3، وهو من أقوى المفاعلات في أوروبا، في نهاية ديسمبر 2021، ووصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة البالغة 1600 ميجاواط لأول مرة في 30 سبتمبر. منذ ربطه بالشبكة في مارس 2022، تم تأجيل تشغيله عدة مرات خلال فترة الاختبار، ودخل المفاعل الذي بنته مجموعة Areva الفرنسية، في الخدمة في 15 الشهر الجاري.

موجة استثمارات أمريكية قوية في الطاقة النظيفة .. 150 مليار دولار خلال 8 أشهر

الاقتصادية

ضخ مطورو مشاريع الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة أكثر من 150 مليار دولار في مشاريع الطاقة النظيفة خلال ثمانية أشهر، وهو ما يتجاوز ما تم إنفاقه خلال الأعوام الخمسة السابقة على هذه المشاريع، بفضل موجة الحوافز الحكومية التي يتم تقديمها لمشاريع الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة حاليا.

وأظهر تقرير صادر عن الاتحاد الأمريكي للطاقة النظيفة أن موجة الاستثمارات القوية الأخيرة جاءت بفضل قانون خفض التضخم الذي أصدرته الإدارة الأمريكية أواخر العام الماضي، ويمنح حوافز ضريبية ودعما كبيرا للشركات التي تستثمر في مشاريع وتكنولوجيا الطاقة الخضراء.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أنه في حين تظهر هذه الأرقام نموا هائلا في مشاريع الطاقة النظيفة وتكنولوجيا التصنيع بهدف إضافة 30 جيجاواط من الطاقة النظيفة سنويا إلى إنتاج الكهرباء في الولايات المتحدة، فإنها ما زالت جزءا ضئيلا من المطلوب لتحقيق أهداف الدولة لمواجهة التغير المناخي.

وقال جيمس جروميت الرئيس التنفيذي للاتحاد «إنه لكي تصل الولايات المتحدة إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول 2050، فإنها تحتاج إلى إنتاج ثلاثة آلاف جيجاواط كهرباء من مصادر نظيفة بما يعادل ثلاثة آلاف مفاعل نووي. وأضاف أنه «للوصول إلى هذا الهدف نحتاج إلى مضاعفة الاستثمارات بمعدل ثلاث مرات على الأقل في مجال الطاقة النظيفة وهي مهمة تزداد صعوبة بمرور الوقت».

وفي تقرير للاتحاد الأمريكي للطاقة النظيفة عن الفترة من 16 أغسطس الماضي حتى 31 مارس الماضي، تم الإعلان عن توسيع أو إقامة 46 مشروعا في مجال تصنيع مستلزمات الطاقة النظيفة وفرت 18 ألف وظيفة جديدة.

وفي حين توفر الحكومة الأمريكية مئات المليارات من الدولارات في صورة حوافز أو دعم مباشر لتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، فإن القطاع يواجه صعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة أو إيجاد العمالة المطلوبة لإقامة المشاريع ثم ربطها بشبكات الكهرباء الأمريكية.

من جهة أخرى، صوت البرلمان الأوروبي أمس، في مصلحة ثلاثة قوانين لحماية المناخ تعد مهمة في الوصول إلى أهداف الانبعاثات الخاصة بالتكتل.

ودعم نواب الاتحاد الأوروبي في ستراسبورج إصلاحا لنظام تجارة الانبعاثات، وهو برنامج تسعير الكربون في الاتحاد الأوروبي الذي يلزم القطاعات ذات معدلات التلوث العالية مثل محطات الكهرباء والصناعة بشراء تصاريح من أجل انبعاثاتها من الكربون. وبموجب الإصلاح، سيتم خفض عدد التصاريح القابلة للشراء بشكل أسرع مما كان مخططا سابقا للتحفيز على خفض أو تجنب انبعاثات الغازات الدفيئة، وفقا لـ»الألمانية».

وسيتم إيقاف التصاريح المجانية تدريجيا بحلول 2034، كما ستتم إضافة الشحن والوقود للنقل البري وتدفئة المباني إلى القطاعات التي يجب أن تدفع من أجل تأثيرها في المناخ. كما دعم الاتحاد الأوروبي تشريعا للتصدي لما يطلق عليه تسرب الكربون عندما ينقل المصنعون الإنتاج إلى دول ذات قيود أكثر تساهلا بشأن الانبعاثات. كما دعم نواب الاتحاد الأوروبي صندوقا، قيمته نحو 86 مليار يورو «94 مليار دولار» لدعم المستهلكين والشركات الصغيرة، فيما ينتقل الاتحاد الأوروبي إلى الطاقة المتجددة.

وتعد مشاريع القوانين التي لا تزال تحتاج إلى تأييد رسمي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مهمة في الوصول إلى هدف الاتحاد الأوروبي بأن يصبح محايدا مناخيا بحلول 2050.

شيفرون» تسعى لاستئجار سفينة حفر للتوسع في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط»

العربية

تسعى شركة شيفرون لاستئجار سفينة حفر للتنقيب عن الغاز الطبيعي قبالة سواحل قبرص ومصر وإسرائيل إذ تسعى شركة الطاقة الأميركية العملاقة لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة وأوروبا وفقا لمصدرين تحدثا إلى «رويترز».

وذكر المصدران أن شيفرون، التي تعمل في الدول الثلاث الواقعة بمنطقة شرق البحر لمتوسط، طرحت مناقصة أمس الاثنين لاستئجار سفينة حفر في عام 2024 لمدة عام مع خيار التمديد لعدة سنوات.

ورفض متحدث باسم الشركة التعليق على موضوع طرح المناقصة، لكنه قال إن شيفرون «لا تزال ملتزمة بالعمل مع حكومات مصر وإسرائيل وقبرص وشركائنا في المنطقة لدعم نمو قطاع الطاقة في شرق البحر المتوسط».

وأضاف «تتمتع منطقة شرق البحر المتوسط بمصادر طاقة وفيرة ولديها إمكانية تعزيز أمن الطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي».

وتسعى شركات الطاقة إلى تطوير موارد جديدة لتلبية الطلب المتزايد من أوروبا بعد أن أدى غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022 إلى التحول عن استخدام الطاقة الروسية.

وتريد شيفرون الإسراع في تطوير حقل أفروديت للغاز في جنوب شرق قبرص والذي تقدر احتياطياته بحوالي 4.5 تريليون متر مكعب من الغاز.

وتقوم الشركة أيضا بتشغيل حقل لوياثان العملاق قبالة سواحل إسرائيل والذي ينتج 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويا يتم ضخها إلى إسرائيل ومصر والأردن.

وتعتزم شيفرون وشريكتاها في حقل لوياثان، نيوميد إنرجي وريشيو إنرجيز، مضاعفة إنتاجه تقريبا إلى ما بين 21 و24 مليار متر مكعب من الغاز بحلول عام 2027.

كما يبحثون إقامة منشأة عائمة للغاز الطبيعي المسال بما يسمح بتصدير الوقود إلى الأسواق العالمية ومن بينها أوروبا.

وفي مصر، أعلنت شيفرون وشريكتها إيني الإيطالية في وقت سابق من العام اكتشاف حقل للغاز في منطقة امتياز نرجس البحرية، وقال المصدران إن الشركتين تريدان التوسع في أنشطة التنقيب هناك.

وأصبحت شيفرون ومقرها كاليفورنيا منتجا رئيسيا للغاز في حوض شرق البحر المتوسط في عام 2020 باستحواذها على شركة نوبل إنرجي مقابل خمسة مليارات دولار.

صندوق النقد يتوقع زيادة في إيرادات الميزانية السعودية بعد خفض إنتاج النفط

مكة

توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق ميزانية السعودية زيادة في الإيرادات بعد خفض إنتاج النفط الأخير ضمن تحالف «أوبك+»، مستفيدة من زيادة أسعار النفط، في ظل بقاء الإنفاق تحت السيطرة.

ونقلت وكالة بلومبيرج عن رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السعودية، أمين ماتي، قوله «إن ميزانية السعودية ستستفيد من خفض الإنتاج الطوعي الذي أعلنته مع أوبك بلس، مبينا أنها ستحقق المزيد من الإيرادات بفضل ارتفاع أسعار النفط».

وأضاف أماتي، «إن تأثير خفض الإنتاج على الميزانية والموقف الخارجي يعتبر إيجابيا، مشيرا إلى أن تأثير الأسعار سيعوض الخسارة التي قد تنشأ عن خفض الإنتاج.

وبلغت عائدات السعودية من النفط العام الماضي ما يقرب من 326 مليار دولار، وهي مكاسب شبه قياسية دفعت اقتصاد المملكة ليصبح الأسرع نموا في مجموعة العشرين.

وأوضح أن السعودية اليوم لديها انضباط في الإنفاق بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، مشيرا إلى أن نمط الإنفاق في السعودية مستدام ويمكن تمويله، إضافة الى وجود مساحة كبيرة للإيرادات غير النفطية، كما أنها تبحث عن إجراء إصلاحات لاستراتيجية الإيرادات حيث يمكن أن يساعد ذلك في تعويض بعض الانخفاض في أسعار النفط.

وأشار ماتي إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة أصبح الآن أكثر احتواء ومن المتوقع أن ينخفض في المستقبل، مبينا أن سعر النفط الذي تطلبه السعودية للموازنة أصبح أقل مما كان عليه في السابق، متوقعا أن يصبح سعر التعادل أقل من ذلك.

وأعلنت السعودية ودول أخرى من دول تحالف أوبك بلس مؤخرا خفضا طوعيا مفاجئا في إنتاج النفط بمقدار 1.66 مليون برميل يوميا اعتبارا من شهر مايو المقبل وحتى نهاية العام الحالي. وقررت السعودية خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا، والعراق بمقدار 211 ألف برميل، والإمارات 144 ألفا، والكويت 128 ألفا، وكازاخستان 78 ألفا، والجزائر 48 ألفا، وعمان 40 ألفا، والجابون 8 آلاف. كما يشمل الخفض 500 ألف برميل يوميا من روسيا. وانتعشت أسعار النفط بعد الأزمة المصرفية التي اجتاحت الأسواق ودفعت العقود الآجلة إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرا في منتصف مارس. واستقر خام برنت القياسي العالمي فوق 85 دولارا للبرميل في أبريل، بعد القرار غير المتوقع من تحالف «أوبك+» بخفض الإنتاج أكثر من مليون برميل يوميا بدءا من الشهر المقبل، وفقا لما ذكرته «بلومبيرج» .

وقال أمين ماتي، إن معدل النمو الاقتصادي في المملكة قد يتأثر من انخفاض إنتاج الخام، لكن التخفيضات لن تؤثر على توسعها غير النفطي، «لأن ذلك سيكون مدفوعا بالطلب المحلي. وأضاف «على المدى القصير على الأقل، لا نرى اختلالا في نمط الإنفاق في الميزانية وعلى الاقتصاد ككل، ونرى أن استثمارات القطاع الخاص ستقود النمو».

أبرز ما قاله رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السعودية:

- ميزانية السعودية ستستفيد من خفض الإنتاج الطوعي لأوبك بلس.
- ستحقق المملكة المزيد من الإيرادات بفضل ارتفاع أسعار النفط.
- ارتفاع الأسعار سيعوض الخسارة التي قد تنشأ عن خفض الإنتاج.
- السعودية اليوم لديها انضباط في الإنفاق بالتزامن مع ارتفاع النفط.
- نمط الإنفاق في السعودية مستدام ويمكن تمويله
- الإصلاحات ستساعد في تعويض الانخفاض في النفط.
- الإنفاق الحكومي أصبح أكثر احتواء وسينخفض في المستقبل.
- التخفيضات لن تؤثر على توسع المملكة غير النفطي.
- نرى أن استثمارات القطاع الخاص ستقود النمو.
- لا اختلال بنمط الإنفاق في الميزانية وعلى الاقتصاد ككل.

«أوبك» لوكالة الطاقة: إلقاء اللوم على النفط في التضخم حجة واهية

اقتصاد الشرق

رفض أمين عام منظمة «أوبك» اتهامات وكالة الطاقة الدولية بأن النفط هو سبب رئيسي للتضخم، منوّهاً بأن جهود الدول المنتجة لتحقيق استقرار السوق تصب بمصلحة نمو الاقتصاد العالمي للمديين المتوسط والطويل.

هيثم الغيص رأى في مقابلة مع «إنرجي إنتليجنس» (Energy Intelligence)، يوم الإثنين، أن إلقاء اللوم على النفط في التضخم الذي يشهده العديد من مناطق العالم «ادعاء غير متماسك». مشيراً إلى أنه «تمكن ملاحظة ذلك بوضوح عند النظر إلى مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة».

وكالة الطاقة رجّحت، في تقريرها الصادر الجمعة، أن تؤدي تخفيضات إنتاج «أوبك+» إلى ارتفاع أسعار النفط و»إلحاق المزيد من الضرر بالمستهلكين الذين يعانون بالفعل من ارتفاع معدلات التضخم».

مطلع أبريل، أعلنت اللجنة الوزارية لمراقبة إنتاج تحالف «أوبك+» عن تخفيضات طوعية إضافية بلغت 1.66 مليون برميل يومياً، واصفةً الخطوة بأنها «إجراء احترازي» لمواجهة عدم اليقين الاقتصادي، ورادع للمضاربين الذين يقومون برهانات غير مبررة ضد السوق.

إجراء احترازي

أمين عام «أوبك» شدّد على أن السبب الرئيسي لتقلّبات أسعار الطاقة؛ «يعود إلى سنواتٍ من الإحجام عن الاستثمار في الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، بفعل الدعوات المتكررة لوقف كافة الاستثمارات في صناعة النفط. وهذه قضية نحذر من مخاطرها منذ سنوات عديدة». معتبراً أنه، وعلى العكس من ذلك، فإن «جهودنا لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية تشجع الاستثمارات وتتيح مزيداً من الطاقة الاحتياطية، بما يسهم بتجنب ارتفاع الأسعار المحتمل والإضرار بشكلٍ خطير بالاقتصاد العالمي».

أعلنت مجموعة دول السبع للاقتصادات الأكثر تقدّماً، قبل يومين، أنها «ستسرّع جهود التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري دون توقف، من أجل تحقيق صافي صفر ابنبعاثات في أنظمة الطاقة لديها بحلول عام 2050».

على عكس ما أوردته وكالة الطاقة في تقريرها، أكّد الغيص أن تحالف «أوبك+» لم يكن لديه قرار مسبق في أبريل بخفض الإنتاج، وإنما كان هناك عدد من التعديلات الطوعية بالطاقة الإنتاجية من قِبل عدد من الدول؛ و»هذا حق سيادي لأيّ دولة أن تضبط إنتاجها من النفط كإجراء احترازي».

أمين عام «أوبك» شدّد على أن «الاستمرار بتوجيه النقد، دون أساس، قد يأتي بنتائج عكسية، ويفاقم التقلبات في الأسعار وعدم استقرار السوق». مورداً كمثال قرار تحالف «أوبك+» في أكتوبر، عندما خفّض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، حيث «جوبه القرار حين صدوره بانتقادات قاسية، لكن بعد شهور قليلة، ومع تطورات السوق، امتدح الجميع من محللين ومعلقين القرار باعتباره كان التصرف السليم للحفاظ على استقرار السوق»، بحسب هيثم الغيص.

3 مؤسسات ترسم ملامح الطلب على النفط والمعروض في 2023

أحمد شوقي

الطاقة

ما يزال عدم اليقين عنوان توقعات الطلب على النفط في 2023 بين نظرة متفائلة يقودها انتعاش الاقتصاد الصيني، ومخاوف أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي في العديد من الدول الكبرى إلى تقليص وتيرة نمو الاستهلاك العالمي.

وثبّتت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في العام الجاري (2023)، في حين خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديراتها، وفق التقارير الشهرية الصادرة حديثًا عن المؤسسات الـ3 الكبرى، خلال أبريل/نيسان.

بينما سيطرت نظرة إيجابية على توقعات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك في 2023، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل، وذلك بعد أن أقرّت 9 دول من تحالف أوبك+ تخفيضات طوعية للإنتاج قدرها 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو/أيّار حتى نهاية هذا العام.

وأمام ذلك، حذّرت وكالة الطاقة الدولية من عجز في المعروض العالمي من النفط بحلول نهاية العام الجاري، بعد تخفيضات أوبك+، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

توقعات الطلب على النفط في 2023

حافظت وكالة الطاقة الدولية على توقعاتها بشأن نمو الطلب على النفط في 2023، عند مليوني برميل يوميًا، خلال العام الجاري، دون تغيير عن تقديرات مارس/آذار الماضي، ليصل إلى مستوى قياسي عند 101.90 مليون برميل يوميًا. وتوقّعت الوكالة الدولية أن تُشكّل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بقيادة الصين، 90٪ من نمو الطلب العالمي على النفط في 2023.

وفي السياق نفسه، ثبّتت منظمة أوبك توقعات نمو الطلب على النفط في 2023، عند 2.32 مليون برميل يوميًا، دون تغيير عن تقديرات الشهر الماضي، ليصل الإجمالي عند 101.89 مليون برميل يوميًا.

ورفعت المنظمة توقعاتها لنمو الطلب على النفط في الصين إلى 760 ألف برميل يوميًا خلال 2022، مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 710 آلاف برميل يوميًا.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط خلال 2023 في الاقتصادات الكبرى

وعلى النقيض من ذلك، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام إلى 1.44 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ1.48 مليون برميل يوميًا في تقديرات الشهر المنصرم.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية وأوبك وإدارة معلومات الطاقة إلى نمو استهلاك النفط عالميًا خلال العام الماضي (2022)، بنحو 2.2 و2.5 و2.3 مليون برميل يوميًا على التوالي.

توقعات المعروض النفطي في 2023

رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لنمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى متوسط 1.51 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقارنة مع 1.27 مليون برميل يوميًا، مع توقعات أن ترفع الدول غير الأعضاء في المنظمة -مثل الولايات المتحدة والبرازيل- إنتاجها، خاصة بعد التخفيضات الطوعية من جانب أوبك+.

وهذا يعني أن إجمالي المعروض العالمي من خارج أوبك سيرتفع إلى 67.05 مليون برميل يوميًا خلال العام الحالي، مقابل 65.54 مليون برميل يوميًا العام الماضي.

وبحلول نهاية 2023، ترى وكالة الطاقة أن تخفيضات أوبك+ ستؤدي إلى عجز في المعروض العالمي قدره 400 ألف برميل يوميًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما عززت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لنمو الإمدادات النفطية من خارج أوبك إلى 1.93 مليون برميل يوميًا هذا العام، مقابل 1.72 مليون برميل يوميًا في التقديرات السابقة، ليكون من المرجح أن يصل الإجمالي إلى 67.61 مليون برميل يوميًا.

في المقابل، لم تشهد توقعات أوبك لنمو المعروض النفطي من خارجها تغييرًا، لتستقر عند 1.43 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، ليكون من المتوقع أن يصل الإجمالي إلى 67.19 مليون برميل يوميًا.

ويرصد الرسم الآتي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توقعات أوبك لتغيّر إنتاج السوائل النفطية لبعض الدول في 2023:

مخزونات النفط العالمية

أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفاع مخزونات النفط التجارية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 9.6 مليون برميل على أساس شهري، خلال فبراير/شباط 2023، لتصل إلى مستوى 2.840 مليار برميل.

ورغم هذه الزيادة، ما زالت مخزونات النفط العالمية أقلّ بمقدار 7.5 مليون برميل، مقارنة مع متوسط السنوات الـ5 الماضية، حسب المعلومات التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

في المقابل، أشار التقرير الشهري لمنظمة أوبك إلى زيادة مخزونات النفط العالمية 14.1 مليون برميل خلال فبراير/شباط 2023.

وجاءت مخزونات النفط العالمية أعلى بمقدار 237 مليون برميل، على أساس سنوي، كما أنها أعلى بنحو 18 مليون برميل، مقارنة مع متوسط السنوات الـ5 الماضية، حسب أوبك.

بينما تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة إلى نمو مخزونات النفط العالمية إلى 2.79 مليار برميل بنهاية الربع الأول من 2023، مقابل 2.60 مليار برميل بنهاية الربع نفسه من 2022.

شكراً